

اقتصاد ومال

الملتقى الاقتصادي العمالي الأول... محاكمة الحكومة..

انتقادات صريحة لحاكم المصرف المركزي.. وهو يرد

وزير المالية: المكتب يعمل لكن الحكومة لا تسمح بنشر أرقامه

ويجب التركيز على إعادة إصلاح الفروع التي توفر مستلزمات العيشة لأنها الأساس في إعادة البناء.

قادري: نافذة للحوار البناء وليس لرسم سياسات

هذا وكان رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال قابري قد تحدث في بداية الملتقى حيث أكد أن الغاية من هذا الملتقى تحقيق المشاركة قولاً وفعلاً لأن الاستهداف الاقتصادي كان واضحاً منذ بداية الحصار، وتخريب المنشآت وقطع أوصال الاقتصاد واستهداف العمال والتلاعب بالنقد المضاربة على الليرة بهدف تجويع وترجيع الشعب العربي السوري لأنه واجه المؤامرة ولأنه اختار الوقوف مع دولته مؤكداً أن لدينا معاناة اقتصادية كان عبؤها الأكبر على ذوي الدخل المحدود وهذا الملتقى أربناه للفائدة للحوار البناء وليس لوضع سياسات جديدة بل لتبادل الخبرات وتبسيط الضوء على الزوايا غير المرئية في اقتصادنا والبحث فيما يمكن فعله ويجب أن نبحث في كيفية دعم كل من صعد في هذا الوطن وأن تكون عملية التعبئة بشكل ممنهج.

عضو القيادة القطرية رئيس مكتب العمال القطري محمد شعبان عزوز قال: لقد خطط أعداء سورية منذ السبعينات الأولى للحرب إلى تدمير جيشنا واقتصادنا وما يهيمنا اليوم أن نستفيد من تجارب الآخرين وأن نعمل جاهدين لتعزيز صمودنا الوطني بوضع البذرة على الجرح وأن نطرح الأفكار التي تسهم في تعزيز اقتصادنا الوطني.



الواقع الاقتصادي وتعزيز مقومات الصمود

اقتصادنا «الاجتماعي» زاد من البطالة والفقر وانتشر الفساد

٤٠٪ البطالة.. ٣٤٪ تحت خط الفقر

حاكم المصرف: نغول مسنوداتنا

د. أديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي قال: القويبات على سورية كانت محففة ولها أثر كبير ولكننا استغلنا أن نتجاوز عبء هذه القويبات في وقت عززت كبرى دول العالم عن مواجهة مثل الأزمة التي نواجهها، وعلى الصعيد المالي مازلنا حتى الآن نستطيع أن نحرك أموالنا في الخارج ونغول مسنوداتنا لتأمين احتياجات الشعب أما السياسة النقدية فنحن نقوم بتأمين احتياجات الاقتصاد والوطني والحفاظ على سعر صرف الليرة.

ومن يهاجم المزدادات التي نجريها لبيع الدولار أقل له: هذه المزدادات تعلم ويقارن ومواقفة رئاسة مجلس الوزراء، ولا أريد لأحد أن يحمل الحاكم مسؤولية ذلك لأن كل الجهات المسؤولة في البلاد ساهمت في استقرار سعر صرف الليرة.

ولأسف وجدت أن جزءاً كبيراً من الكلام هو ناقد لاقتصاد السوق الاجتماعي علماً أن الفريق الاقتصادي كان ينفذ سياسة الحزب.

أما توصيف منظر إزالة الحدود مع تركيا ليس صحيحاً إنها ساهمت في إدخال الأسلحة وهذا خطأ كبير أن يقال ذلك، والحققة أن اقتصاد سورية صامد وهذه ليست شعارات بل واقع وهو يرتكز على المقاومة الشعبية المجمع يقاوم العامل والطالب والشاعر ولا يمكن لأحد أن يحتكر الصمود في سورية لنفسه.

وعقب الدكتور منير الحمش قائلاً: نحن لا نهاجم السوق الاقتصادي الاجتماعي ولكن نهاجم تطبيقه الذي لم يكن صحيحاً والقيادة السياسية ليست مسؤولة عن اقتصاد السوق الاجتماعي وإنما رئيس الفريق الاقتصادي.

بكداش: الليبرالية هي المسؤولة

د. عمار بكداش: لا أتفق مع مقولة أعطونا الحلول دون توصيف بل يجب أن ننشخص المشكلة ونضع لها الحلول: هناك تناقض بين السياسة التحريرية لسورية مع السياسة الاقتصادية الليبرالية المطبقة والتي لصق بها اسم السوق الاجتماعي وهي ليست اقتصاد السوق بل الليبرالية المطلقة وهي اقتصاد غير إنتاجي على حساب الاقتصاد الإنتاجي وأنت لضرب الإنتاج الوطني وأدت إلى زيادة الفقر ووفرت التربة لنمو أعداء الوطن والتأمر عليه.

ويجب إزالة أسباب المرض قبل المطالبة بإزالته، وأسباب ما نحن فيه الليبرالية الاقتصادية واستمرارها يعني استمرار الأزمة فقط الأغبياء من يتعلمون من تجاربهم وحكومتنا سمحت بتفريغ ١٨ مليار دولار إلى الأسواق أي اقتصادي وطني يسمح بذلك.

الشهابي: لا تعتبرهم أعداء

المهندس فارس الشهابي رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية تحدث عن التعافي الاقتصادي واقع وتحديات واضعاً صناعة أنموذجاً مؤكداً أن هذه الحرب قد بدأت باستهداف المنشآت الصناعية والحلات التجارية قبل استهدافها المواقع

بالأزمة لأن مواردها محدودة بهذا الراتب والأسعار ترتفع يومياً دون أي ضابط لذلك. وأضاف إن الطبقة العاملة تحتاج إلى سياسات اقتصادية واضحة تحقق اقتصاداً قوياً يوفر الحياة الكريمة لكل الناس بعيداً عن السياسات الاقتصادية الارتجالية الليبرالية التي لم نجن منها إلا الخيبات لأننا وصلنا نتيجة هذه السياسات من ١٢,٣٪ من المواطنين تحت خط الفقر إلى ٣٤,٣٪ ولم تعد الأزمة مقصورة على العمال والفلاحين بل انضمت إليهم شرائح جديدة من الطبقة المتوسطة وعشرات الآلاف من المهجرين وبينما كان المحاضرون يتحدثون كانت أقلام النقاد والمسؤولين تسجل للرد.

حورية مدافعا عن الاقتصاد السابق

الدكتور ياس حورية رئيس جامعة الشام الخاصة قدم مداخلة دافع فيها عن سياسة الحكومة السابقة متهماً الباحث الحمش بإهمال الجانب السياسي الذي كان سائداً خلال تلك الفترات وخصوصاً العالمي منه نافياً أن يكون سبب الصراع على سورية صراعاً اقتصادياً واستغرب محاربة اقتصاد السوق الاجتماعي قائلاً: نحن لم نفتخر هذا الاقتصاد في سورية علماً أنه حقق نمواً كبيراً وقد يكون أهم الجانب الاجتماعي على حساب الجانب الاقتصادي.

سلمان: صقور يغيب الحكومة

الدكتور حيان سلمان معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بدأ أكثر المداخلين تشنجاً متهماً المصلين الاقتصاديين والباحثين بأنهم صقور في غياب أصحاب القرار وعلى عكس ذلك في حضورهم، وعارض أي باحث لا يقدم الأرقام لأنها اللغة الاقتصادية الصحيحة وأشار إلى أن الصادرات انخفضت من ٥٦٩ ملياراً عام ٢٠١٠ إلى ٧٧ ملياراً عام ٢٠١٣، أما أرقام الموازنة فهناك ٩٨٣ مليار ليرة مخصصة للدعم.

وزير المالية: الحكومة توفر حاجات الناس

د. إسماعيل إسماعيل وزير المالية: أكد أن المكتب المركزي للإحصاء يضع الأرقام ويتابع ولكنه لا ينشر نتائج عمله لأن هناك طلباً من الحكومة بعدم نشر الأرقام ودافع عن الحكومة بأنها توفر حاجات المواطنين وهناك مزاياين تكفي الحاجة.

مصطفى: هناك فجوة

د. أسامة مصطفى: أكد وجود فجوة حقيقية في الواقع الاقتصادي للمواطن وتساءل: هل استطاعت الحكومة على مدى أربع سنوات أن تؤمن مستوى معيشياً مقبولاً للمواطن وتأسف جداً على استهلاكنا احتياطات النقد دون أي فائدة ورفع الأسعار دون أي نتائج إيجابية لصحة المواطن.

إسماعيل الخالد من حزب الإزادة الشعبية قال: من حق الجميع أن يطالبوا بحلول ولكن يجب أن نرى الصورة كاملة ولا بد قبل ذلك إنهاء الحرب حتى نصل إلى حلول صحيحة والحققة أنه ليس صحيحاً أن الحكومة زادت إنفاقها لأن الإنفاق تراجع وراقم الدعم قياساً إلى سعر الصرف أقل بكثير مما كان عليه.

محمود الصالح

شكل الملتقى الاقتصادي العمالي الأول وللمرة الأولى خلال هذه الأزمة منبراً وساحة لمواجهة صريحة وجريئة بين أصحاب الرؤى الاقتصادية من أساتذة جامعات ومحللين اقتصاديين وبين البعض من الفريق الحكومي الذي بدأ موقف البعض منه متشككاً من خلال الإجابات التقليدية عندما انبروا للدفاع عن السياسات الاقتصادية الحكومية والإجراءات التي رأى البعض فيها تمهيداً للأزمة الحالية، وعلى الرغم من التنظيم الجيد لجلسات الحوار وإدارتها بشكل علمي وموضوعي والعمل على تيوب محاور الملتقى بغية تحقيق الفائدة المرجوة، فقد اعترض البعض من الجمهور على ما جاء في توصيف المحاضرين للأزمة ومفرواتها.

إبراهيم: حرب بطيئة

د. غسان إبراهيم وصف القويبات الاقتصادية بأنها حرب بطيئة وهي لا تدمر الطاقات دفعة واحدة بل على مراحل وبين القويبات تمنان بسمتين الأولى سلبية من حيث التدمير البنية للموارد الاقتصادية، والمقصود القدرة على الإبداع وليس التدمير المادي والسمة الثانية الحالة الإيجابية وهي التي تمكن من يتعرض لها من ترسيخ الاعتماد على الذات أو التنمية الذاتية.

وأشار إلى أن الحرب التقليدية أو ما سماها (الخشفة) وتأتي بمواجهتها الحرب اللينة أو الناعمة وفي القوانين الدولية لا توجد عقوبات تمنان بسمتين الأولى سلبية من حيث التدمير البنية للموارد الاقتصادية، والمقصود القدرة على الإبداع وليس التدمير المادي والسمة الثانية الحالة الإيجابية وهي التي تمكن من يتعرض لها من ترسيخ الاعتماد على الذات أو التنمية الذاتية.

حجازي: لا أرقام إحصائية

د. حسن حجازي اتهم المكتب المركزي للإحصاء بعدم إعداد أي أرقام إحصائية أو خريطة لما تعرضت له سورية وهذا ما تحتاجه الخطة التي يمكن أن توضع إعادة البناء.

الحمش: اقتصاد الفقر

د. منير الحمش: وصف اقتصاد اليوم بأنه اقتصاد حرب وعلى الجميع بذل كل الجهود لمواجهة الأزمة بكل تفاصيلها وعزا أسباب هذه الأزمة إلى سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي التي أخذها الفريق الاقتصادي قبل الأزمة والتي كان ينفذ من خلالها متطلبات مبدف معاقبة الخصم بقدر ما هدفت إلى تحقيق مصالح من يفرضها، ويعتقد إبراهيم أنه في مثل هذا الملتقى لا داعي لذكر الأرقام لأنها لا تقدم شيئاً للجمهور ولا يعتقد بجذوى العمل التنموي في ظل غياب الاستقرار الأمني.

حجازي: لا أرقام إحصائية

د. حسن حجازي اتهم المكتب المركزي للإحصاء بعدم إعداد أي أرقام إحصائية أو خريطة لما تعرضت له سورية وهذا ما تحتاجه الخطة التي يمكن أن توضع إعادة البناء.

الحمش: اقتصاد الفقر

د. منير الحمش: وصف اقتصاد اليوم بأنه اقتصاد حرب وعلى الجميع بذل كل الجهود لمواجهة الأزمة بكل تفاصيلها وعزا أسباب هذه الأزمة إلى سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي التي أخذها الفريق الاقتصادي قبل الأزمة والتي كان ينفذ من خلالها متطلبات مبدف معاقبة الخصم بقدر ما هدفت إلى تحقيق مصالح من يفرضها، ويعتقد إبراهيم أنه في مثل هذا الملتقى لا داعي لذكر الأرقام لأنها لا تقدم شيئاً للجمهور ولا يعتقد بجذوى العمل التنموي في ظل غياب الاستقرار الأمني.

وزادت معاناة الناس وانخفض الدعم وارتفعت الأسعار ما أدى لإيهاب الاقتصاد وتظهر ذلك بقدن الجوارد وارتفاع سعر الصرف - غير الفهم وغير المقبول وغير المنطقي - وطالب بإعادة الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة وإعادة احتكار السلع الأساسية بالقطاع العام ومنع الاتجار بها.

حورية: ٤٠٪ نسبة البطالة

عمر حورية عضو الاتحاد العام لنقابات العمال تحدث عن تأثر الطبقة العاملة في هذه الحرب قائلاً: ارتفعت نسبة البطالة من ٨,٨٪ عام ٢٠١٠ إلى ٤٠٪ في الوقت الحالي وخرجت آلاف العمال من الإنتاج وانخفضت القوة الشرائية وكانت الطبقة العاملة أو ما تسمى طبقة ذوي الدخل المحدود هي الأكثر تضرراً

وأشار إلى أن الحرب التقليدية أو ما سماها (الخشفة) وتأتي بمواجهتها الحرب اللينة أو الناعمة وفي القوانين الدولية لا توجد عقوبات تمنان بسمتين الأولى سلبية من حيث التدمير البنية للموارد الاقتصادية، والمقصود القدرة على الإبداع وليس التدمير المادي والسمة الثانية الحالة الإيجابية وهي التي تمكن من يتعرض لها من ترسيخ الاعتماد على الذات أو التنمية الذاتية.

وأشار إلى أن الحرب التقليدية أو ما سماها (الخشفة) وتأتي بمواجهتها الحرب اللينة أو الناعمة وفي القوانين الدولية لا توجد عقوبات تمنان بسمتين الأولى سلبية من حيث التدمير البنية للموارد الاقتصادية، والمقصود القدرة على الإبداع وليس التدمير المادي والسمة الثانية الحالة الإيجابية وهي التي تمكن من يتعرض لها من ترسيخ الاعتماد على الذات أو التنمية الذاتية.

لقطات

تحدث البعض في غياب رئيس

الحكومة عن الملتقى فيما حضر

أسس فعالية التعليم التقني.

في الجلسة الثانية غادر جميع

المسؤولين القاعة ما أحنز

غسان القلاع.

آراء المحاضرين خالفها رود

الحكومة.

حاكم مصرف سورية المركزي يدافع

عن مزادات الدولار.

معاون وزير الاقتصاد يشبه المحللين

بالصقور في غياب الحكومة.

هناك إجماع أن هذا الملتقى هو الأهم

في توصيف الأزمة والبحث

عن حلول لها.

غادرت معظم وسائل الإعلام الملتقى

بعد مغادرة المسؤولين.

عدد من الوزراء أثروا عدم الرد بغية

عدم توريث أنفسهم بالاعتقيب.

معظم الجمهور كان من الطبقة العاملة

وغابت الفعاليات الاقتصادية.

على أبواب شهر رمضان المبارك..

تغيرات بالجملة في وزارة التموين تطول ٣٤ موظفاً

عبد الهادي شباط

التركيز في الأيام الأولى على المواد الغذائية وخاصة التي يرتفع عادة الطلب عليها في مطلع شهر رمضان مثل الخضار والفواكه والمربيات والحلاوة والعصائر وغيرها وفي التركيز على صناعة الحلويات وأسعارها.

وفي المرحلة الثالثة من الشهر سيضاف التركيز على الألبسة وخاصة البسة الأطفال لأن الطلب يرتفع بشكل كبير عليها في الأيام الأخيرة من شهر رمضان التي تسبق عيد الفطر، وأضاف الطحان إنه ستقوم الدوريات بطلب البيانات المالية من الباعدين وإبراز الأسعار والتدقيق فيها والتشديد على إبراز الأسعار والإعلان عنها إضافة إلى سحب العينات بشكل مكثف على مدار الشهر وإجراء التحاليل اللازمة لها للتأكد من صحتها ومطابقتها للمواصفات كما بين أنه سيتم التأكيد على عناصر دوريات حماية المستهلك التقيد التام بالمهام الموكلة إليهم من قبل مديريات التجارة الداخلية والتزامهم بالمنطق وأماكن مهامهم وفق المهمة الرسمية التي يحملونها إضافة إلى ضرورة إبراز الهوية الرقابية لكل مراقب والعمل على تنظيم الضبوط بحق المخالفين وفق الإجراءات النافذة.

الجولات الميدانية التي قام بها الوزير ضمن خطة الوزارة لتطوير عمل مديريات التجارة الداخلية ومن أجل تحسين وتطوير أداء العمل واستثمار طاقات الكفاءات والخبرات في مكانها الصحيح والاستفادة من طاقات الشباب في عملية التطوير وإعادة الإعمار.

وفي سياق متصل أوضح مدير حماية المستهلك في الوزارة ياسل طحان له «الوطن» أن الوزارة تحضر لحظة خاصة للتعامل مع الأسواق والأسعار وحالات الغلاء والاحتكار التي قد تنجم عن استغلال بعض التجار حالة زيادة الطلب على بعض السلع والمواد وخاصة الغذائية خلال شهر رمضان تتضمن تكثيف دوريات حماية المستهلك في الأسواق المستهدفة وخاصة خلال الفترات المسائية التي عادة ما تنشط فيها حركة البيع خلال الشهر ذاته، حيث سيتم زج جميع العناصر المكلفين بالعمل الرقابي ضمن جهاز حماية المستهلك مبدباً أنه على سبيل المثال سيتم تخصيص مدينة دمشق بنحو ١١٤ مراقباً تموينياً. كما أوضح طحان أنه سيتم توزيع دوريات حماية المستهلك وفق نظام المجموعات وتقسيم مدينة دمشق إلى قطاعات تتوزع عليها هذه المجموعات بشكل مستمر وأنه سيتم

كشفت مصادر مطلعة في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن اتخاذ الوزير حسان صفية جملة من القرارات طالت تغيير ٣٤/ موظفاً بتوصيفات وظيفية مختلفة أهمها إلغاء مدير التجارة الداخلية في حلب وإسناد الوظيفة إلى محمد عبوش بدلاً منه وتكليف المهندس حميدي خالك الخليل بمهام مدير مطحنة البرموك بدرعا وتكليف كل من كمال العوض وأثور غرز الدين بمهام معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق إضافة إلى تكليف عاملين من الفئة الأولى بمهام رؤساء دوائر وشعب في حماية المستهلك والأسعار والشركات وأمانة السجل التجاري بدمشق.

وفي طرطوس تضمنت القرارات تكليف كل من يوسف يوسف وحسن مصطفى بمهام معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك وتكليف عدد من العاملين من الفئة الأولى بمهام رؤساء دوائر وشعب الموارد البشرية والحفاظ على الطاقة وحماية المستهلك والتعاون الاستهلاكي في المديرية. وحسب المصادر ذاتها أن تلك القرارات والأوامر الإدارية جاءت نتيجة عدد من



«الأصفر» يرتفع محلياً ويسعر

على دولار بـ٢٧٤ ليرة

ارتفعت أسعار الذهب في السوق المحلية يوم أمس متأثرة بارتفاع الدولار في السوق غير النظامية، حيث تعتمد جمعية الصاغة في تسعير الذهب يومياً على أسعار الدولار في السوقين النظامية وغير النظامية.

وارتفع سعر غرام الذهب ٢٦ قيراطاً يوم أمس إلى ٩٦٠٠ ليرة سورية، بعد أن اعتمدت جمعية الصاغة سعر ٢٧٤ ليرة للدولار.

وبين رئيس جمعية الصاغة في حلب عبود موصلي أن حركة المبيع قد انخفضت بشكل كبير خلال الفترة الماضية ووصلت إلى أقل من ٥ كيلو غرامات يومياً في أسواق حلب، وذلك متأثراً بالأوضاع الأمنية في حلب.

موضحاً في تصريح خاص له «الوطن» أن جمعية الصاغة في حلب تسعى لإعادة أقلام الدفعة لجمعية الصاغة في حماة، حيث إن سحبها سيشكل عبئاً كبيراً على جمعية الصاغة في حلب، من خلال زيادة المبلغ المطلوب دفعه، وخاصة في هذه الظروف، مشيراً إلى أن توقف ورشات الذهب في حماة عن دمج البضاعة بختم الجمعية، سيمنع أي محل من بيع الذهب، فحسب المرسوم رقم ١١ للعام ٢٠١٥ يمنع على أي محل للذهب أن يبيع أي قطعة من دون أن تكون مدموغة من جمعية.



أرقام باللوان

مكاتب صرافة تبني الكميات مفتوحة

من الدولار بـ٢٨٠ وأغلب الشركات تتمتع

تباينت أسعار صرف الدولار الأميركي خلال اليومين الماضيين، في السوق غير النظامية «السوداء»، فبعد ارتفاع مفاجئ أمس الأول فوق مستوى ٢٩٠ ليرة للدولار، عاد السعر إلى الانخفاض دون مستوى ٢٩٠ ليرة مساء أمس، وذلك وفقاً لم تداوله في الأسواق التجارية المتأثرة بتغيرات أسعار الصرف في السوق غير النظامية.

أما عن للتدخل، فما زال المراقبون ينتظرون تخفيض سعر الصرف ٣٠ ليرة كما وعد حاكم مصرف سورية المركزي أيب ميالة خلال لقائه التجار الأسبوع الماضي، محمداً يوم الخميس الماضي لهذا التخفيض، الأمر الذي لم يحدث حتى تاريخه، فالأسعار مستقرة دون تغيير في نشرات المصرف لليومين الماضيين.

وفي جولة له «الوطن» على شركات الصرافة المرخصة، لاحظنا امتناع أغلبها عن بيع المواطنين لأغراض غير التجارية، وخاصة الشركات الكبيرة المعروفة في السوق، وذلك بحجة أن عمليات البيع فيها مرتبطة بما يتم شراؤه من المواطنين، باستثناء عدد قليل جداً من المكاتب التي تبني المواطنين كميات مفتوحة بسعر ٢٨٠ ليرة للدولار، على حين سرعت باقي الشركات دولار التدخل بـ٢٦٢، والمبيع و٢٦٠ للشراء وللحوالات من دون أن تنفذ أي عمليات على هذه الأسعار.